

جمهورية العراق
وزارة التجارة
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

ورقة جمهورية العراق
بشأن موضوع تبادل وجهات النظر
((أثر شبكات المواصلات على التجارة والسياحة))

المقدمة إلى الدورة ٢٧ الوزارية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة التعاون الإسلامي
(الكومسيك)

اسطنبول ١٧ - ٢٠ / أكتوبر

ورقة جمهورية العراق بشان موضوع تبادل وجهات النظر
((اثر شبكات المواصلات على السياحة والتجارة))

تمهید:

تعد شبكات المواصلات مكون اساسي في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ اسسه وتشييف القطاعات الالكترونية . فضلا عن مساهمتها كبني تحتية في تقديم الخدمات لقطاع التجارة والسياحة . وأظهرت الدول بمختلف مستويات تطورها اهتماما كبيرا بموضوعة النقل خلال الحقب الزمنية المختلفة ادراكا منها بضرورة تطوير هذا القطاع الاساسي ما يقود الى زيادة التشابك القطاعي والى تحقيق زيادة موارد الدولة وتشييف قطاعاته المختلفة سعيا منها القطاعات الانتاجية حيث يمثل النقل القناة التي تجري من خلالها عملية تسويق المنتجات الوطنية والاستيرادات ونقل الاشخاص . كذلك اظهرت المنظمات الاقتصادية الدولية المختلفة اهتماما كبيرا بقطاع النقل اذ اسهمت في حث الدول على تبسيط اجراءاتها وتقديم النصح بما يخص يحقق تسهيل وانسيابية وحركة الاشخاص والسلع التي تتولى تلك المنظمات الدفع باتجاهها .

تجلت ابرز الاجراءات التي عملت عليها الدول المختلفة في دعم وتحديث العوامل التي تؤدي الى تطوير قطاع النقل والنهوض به ومن اهمها البنية التحتية للبلد من موانئ وطرق وجسور وقطارات ومترو ومطارات .. الخ ، والتشريعات والقوانين والنظم الادارية التي تناسب واجراءات تطوير قطاع النقل ، والشفافية في السياسات الاقتصادية . فضلا عن توفير الاطر السياسية والاجتماعية المستقرة الداعمة .

وفي اطار التوجه العالمي دول ومنظما وتكلات اقتصادية نحو تعزيز وتنمية قطاع النقل - في اطار العولمة الاقتصادية وانتشار تطبيق سياسات اقتصاد السوق والابتعاد عن آلية التخطيط المركزي - وتحريرها وزيادة المساهمين فيها مثل القطاع الخاص ، فقد شهد العالم موجة كبيرة من تطبيق السياسات الاقتصادية التحررية عملا باعتقاد ان النقل عامل دعم كبير لسياسات التنمية الشاملة من خلال توفيرها رؤوس الاموال والخبرات والتكنولوجيا المتقدمة . وقد بنت الدول السياسات الاقتصادية الداعمة لقطاع النقل لتكوين ارضية داعمة لقطاعي التجارة والسياحة .

- مراحل تطور شبكات المواصلات وتأثيرها على التجارة والسياحة في جمهورية العراق :

لابد من الاشارة الى ان الاقتصاد العراقي كان - قبل عام ٢٠٠٣ - اقتصاد يعتمد آليات التخطيط المركزي في ادارة الاقتصاد وهذا يعني ان قطاعي النقل و التجارة كانوا يمثلان القطاع العام وكانت السياسات تتاسب مع ما هو مخطط له .

ان الاوضاع السياسية التي كانت سائدة في العراق وجود خلافات مع دول الجوار في ظل النظام السابق ادت الى دخول العراق في نزاعات وحروب لامبرر لها انعكست اثارها سلباً على جميع نواحي الحياة وكان للقطاع الاقتصادي بشكل عام والنقل والتجارة بشكل خاص النصيب الاكبر فقد تجلت اثارها في تدني مستويات البنية التحتية - من موانئ ومنافذ حدودية واتصالات ومخازن ووسائل نقل ... الخ - وعدم صلاحية استخدامها لتسهيل حركة النقل و التجارة سيما خلال عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي والتي انعكست فيما بعد على تطور حركة النقل و التجارة في العراق مع البلدان الاخرى . ففي الثمانينيات فأن تجارة العراق الخارجية اقتصر الجزء الاكبر منها على تمويل الالة الحربية بالاعتماد على موانئ دول الجوار ، وأستمر الحال في التسعينيات وازدادت عراقيل النقل والتجارة الخارجية للعراق وكان للحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بسبب غزو الكويت دور كبير في تدهور هذين القطاعين . اذ بقيت الموانئ والمنافذ الحدودية على حالها وبقي الاعتماد على ميناء العقبة في الاردن وطرطوس في سوريا للحركة التجارية إذ ان ٩٠% من تجارة العراق تكون عبر ميناء العقبة .

بعد التوقيع على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بين العراق والامم المتحدة في عام ١٩٩٥ اصبحت هناك حاجة ماسة الى تطوير الموانئ العراقية والبني التحتية المتعلقة بالطرق البرية والجسور لتسهيل عمليات نقل استيرادات العراق من المواد الغذائية والطبية ومن ثم توزيعها على المواطنين .

في نهاية التسعينات سمحت الامم المتحدة للعراق باستخدام ميناء ام قصر في استيراداته وصادراته وجرت عمليات اعادة تأهيله لاستقبال البضائع ، الا انها لم تكون بالمستوى المطلوب فضلا عن المخاطر التي كانت تعرّض البوارخ بسبب الغوارق ومخلفات الحروب وعدم استقبال سفن يزيد الغاطس لها عن (١٠) امتار .

ورغم اعتماد مذكرة التفاهم " النفط مقابل الغذاء والدواء " ، إلا أن العمل على تطوير البنية التحتية في مجال النقل و تسهيل التجارة بقيت على ماهي عليه مع تخلف البنية التحتية في عموم

العراق وصولا الى مابعد سقوط النظام السابق واجراءات رفع الحصار الاقتصادي وانتهاء العمليات العسكرية .

ان التغيير السياسي والاقتصادي الذي حدث بعد عام ٢٠٠٣ وما ترتب عليه من سعي الحكومة العراقية للعمل على تحديث وتطوير السياسات العامة ومنها السياسات الاقتصادية والتجارية والابتعاد عن النهج المركزي في ادارة الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص في مجمل قطاعات الاقتصاد بما فيها قطاع التجارة انسجاماً و عملاً بمبادئ الاعتماد على آليات السوق في ادارة الاقتصاد الوطني ، قاد الى ضرورة العمل على تبني اجراءات جديدة ومتطرفة لتسهيل حركة قطاعات الاقتصاد ومنها قطاعي الموصلات والتجارة .

ماماقدم فقد ادركت الحكومة العراقية ضرورة تطوير قطاع الموصلات وتعزيز قدراته في كافة المجالات لما له الاثر الكبير والمبادر على قطاعات اقتصادية عديدة في مقدمتها قطاعي التجارة والسياحة ، حيث تقرر تحديث السياسات الاقتصادية والمالية والتشريعات والقوانين ذات الصلة وجعلها مناسبة ومتوازنة مع النظم العالمية وتجسد ذلك بضرورة العمل على الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، كما تم تحصيص مبالغ مالية كبيرة في موازنة الدول للسنوات الماضية لتطوير قطاع الموصلات والنهوض به لمواكبة الحركة الاقتصادية والتجارية الكبيرة والمتزايدة وقد تجسد ذلك في قطاعاتها التالية :-

• النقل البحري والنهرى :-

لاشك ان النقل البحري في العراق يعلم باليات قديمة وموانئ بالية هي ميناء ام قصر حيث تم انشائه في بداية السبعينات ، وميناء خور الزبير تم تشييده في بداية السبعينات اضافة الى ميناء ابو فلوس وخور العمية وهي موانئ قديمة ومدمرة بسبب العمليات الحربية التي عانى منها العراق وان خطوط الملاحة البحرية غير امنة بسبب الغوارق والألغام البحرية اضافة الى ان الغاطس البحري كان لا يتجاوز (١٠) متر وهي بهذا لا تلبى حاجة العراق الكبيرة والمتزايدة الى نقل البضائع والسلع ومتطلبات خطة التنمية واعادة الاعمار الكبيرة التي يشهدها العراق .

عليه فقد اولت الحكومة اهتماما كبيرا لهذا القطاع حيث عملت على توقيع عقد مع احدى الشركات الاجنبية لاعادة تأهيل ميناء ام قصر وزيادة طاقته الاستيعابية وتطوير الامكانيات والاساليب المستخدمة في عمليات التفريغ والتحميل والتخزين واستخدام افضل الوسائل التكنولوجية فيها وتبسيط اجراءات تخليص البضائع والانسيابية في خروجها من الميناء وقد كان له الاثر الكبير في تنمية وتوسيع تجارة العراق مع دول العالم لرفد حاجته من السلع والبضائع والمواد التي تتطلبها خطة التنمية واعادة الاعمار كون معظم صادرات واستيرادات العراق

تكون من خلاله ، كما سيتم تفعيل الاتفاق المبرم بين الحكومة العراقية ودولة الامارات العربية المتحدة لنقل المسافرين والرحلات السياحة من خلال الموانئ العراقية وميناء جبل على في دولة الامارات العربية النتحدة ، كما تم اعادة تاهيل ميناء خور الزبير واعادة بناء وصيانة المرافق التابعة له من ارصفة ونواقل واستخدام احدث التكنولوجيا في عمليات تحميل البوارخر العملاقة لنقل النفط .

كما شرعت الحكومة العراقية باجراء الدراسات والمسوحات الارضية والمائية لانشاء ميناء الفاو الكبير وهي في مراحلها النهائية بحيث تكون له طاقة استيعابية كبيرة ويعلم وفق احدث التكنولوجيا العالمية وسيكون من الموانئ العملاقة والمتطوره في المنطقة تمهداً لعرض تنفيذها على الشركات العالمية الكبرى المتخصصة في انشاء الموانئ والذي سيساهم في تعزيز وتنمية تجارة العراق مع دول العالم لما تمتاز به الموانئ العراقية من اختصار المسافات في الخطوط الملاحية وموقعها الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي ، اما النقل النهري فهو متواضع مادته الاساسية سفن صغيرة وقوارب ويحول لنقل الاشخاص اما نقل البضائع فهو محدود جدا .

• النقل البري

لاشك ان التجارة والسياحة في جمهورية العراق قد عانت ما عانته من تدهور في قطاع النقل البري خلال الثمانينات والتسعينات وذلك بسب الحروب التي مر بها العراق والحصار الاقتصادي والاهمال الذي عانى منه هذا القطاع في مجال وسائل النقل البري والشاحنات وعربات القطارات التي لاتتناسب مع حاجة العراق في المجالات التجارية ونقل المسافرين .

لقد اعطت الحكومة العراقية لهذا القطاع اهتماماً كبيراً فقد تم تخصيص الاموال الازمة لاعادة تاهيل الطرق البرية بشكل عام والرئيسية التي تربط العراق بدول الجوار والموانئ العراقية والمجاورة بشكل خاص لما لها من اهمية كبيرة على الحركة التجارية في العراق ونقل المسافرين وخصوصاً السياحة الدينية كما تم انشاء العديد من الجسور والتقاطعات والانفاق التي تعمل على خلق انسانية في حركة النقل ، وقد تم تعزيز وسائل النقل البري بشاحنات حديثة ومن مناشي عالمية وكذلك الحال مع حافلات نقل المسافرين فقد تم استيراد اسطول من الحافلات الحديثة وفق احدث المواصفات العالمية لنقل المسافرين والسياح وقد تم تأسيس شركات حكومية وخاصة تعمل وفق نظرية المنافسة لتقديم خدمات النقل بكل انواعه ، كما تم استخدام اقسام للنقل في دوائر الدول تأخذ على عاتقها وباهتمام شديد متابعة عمليات نقل البضائع المستوردة من الوانئ الى المخازن وعمليات المناقلة بين المحافظات فضلاً عن اعادة تأهيل السكك الحديدية وصيانة خط سكة حديد بغداد

الموصل وبغداد البصرة ام قصر والسعى لتشغيل خط سكك حديد كركوك بغداد القائم واستئراد عربات نقل البضائع من ميناء ام قصر وعربات حديثة لنقل المسافرين ومكائن للقطارات من المنائـيـة العالمية اضافة الى اعادة تاهيل وتشغيل خط سكك الحديد بين العراق وسوريا .

النقل الجوي

لقد حضي هذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية من تدهور واهمال والدمار بسبب العمليات الحربية والحصار الاقتصادي ، حيث كان لدى العراق مطار دولي واحد يسمح فيه بعبور الطائرات القادمة من خارج العراق وعليه فان المسافرين والسياح الذين تكون وجهتهم الى المحافظات كان يجب عليهم المجئ الى بغداد ومن ثم السفر الى المحافظات بواسطة النقل البري وكذلك الحال فان المسافرين من المحافظات الذين يرورون السفر الى خارج الوطن كان عليهم المجئ الى بغداد ومن ثم السفر من خلال مطار بغداد الى الخارج ، كانت هذه العملية متعبة وشاقة وتحمل المسافرين والسياح تكاليف اضافية فضلا عن الارباك والزحام الذي يحصل في العاصمة . وفي مجال النقل الجوي الداخلي كان هناك مطاراتين هما مطار الموصل ومطار البصرة وهي مطارات صغيرة وقدية لاتلبـي الحاجة المتزايدة لنقل المسافرين والسياح .

انعكس هذا الواقع المتردي للمطارات العراقية بشكل مباشر على التجارة حيث كانت هناك ثمة حاجة الى استخدام النقل الجوي لنقل بعض السلع الضرورية الحساسة والادوية واللقاحات التي تحتاج الى نقل سريع ودرجة حرارة محددة فضلا عن تغطية سريعة للطلب على بعض السلع الضرورية في السوق العراقية .

كذلك الحال فأن قطاع السياحة هو الاخر قد عانى من هذا الوضع المتردي للنقل الجوي وعدم تلبية الحاجة المتنامية لهذا القطاع كون العراق يمتلك مقومات سياحية متنوعة لايمتلكها العديد من بلدان العالم . بعد التغيير السياسي والاقتصادي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فقد اعطت الحكومة العراقية هذا القطاع اهتماما كبيرا فقد عملت على اعادة تاهيل مطار بغداد الدولي وتوسيع طاقته الاستيعابية وانشاء مطارات جديدة اخرى في محافظة النجف واربيل والسليمانية واعادة تاهيل وصيانة مطاري البصرة والموصل واحالة مطار محافظة صلاح الدين الى احدى الشركات التركية واعادة تاهيل مطار كركوك لاستيعاب الحاجة الكبيرة والمتنامية على استخدام النقل الجوي في العراق لدعم متطلبات خطة التنمية واعادة الاعمار وقد انعكس ذلك وبشكل ملحوظ على زيادة المسافرين بشكل عام وزوار العتبات المقدسة والسياح بشكل خاص حيث يستقبل مطار النجف اعداد كبيرة يوميا من الزوار ومن مختلف دول العالم كما يشهد مطاري اربيل والسليمانية اعداد كبيرة من

المسافرين والسياح . و شهدت المدن العراقية حركة تجارية واسعة من خلال وصول اصحاب الشركات والتجار والمستثمرين والصناعيين .

ما نقدم فإن الحكومة العراقية تجد ان هذا القطاع لايزال بحاجة الى الخبرات الفنية وتجارب الدول التي لها خبرة في هذا المجال في توجيه خبراتها واستثماراتها للمساهمة في تطوير قطاع المواصلات في ضل قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته وما توفره الدولة من تسهيلات ادارية ومالية وضمانات قانونية واعفاءات ضريبية .

لقد تزايدت الاهتمامات في المجالات السياحية خلال العقود الاخير منذ القرن الماضي وتتنوع المجالات السياحية في دول منظمة التعاون الاسلامي وأنعكس هذا التطور على تطوير خدمات النقل بكافة انواعها وكذلك الخدمات المصرفية والمالية والتي ادت الى توسيعات كبيرة في قطاع المال والاعمال والاستثمارات السياحية وال المجالات الملحق بها والساندة لها حتى كان هذا التوسيع "أفقياً" وعمودياً" فتم سن القوانين الداعمة لذلك والتي تتضمن التسهيلات الادارية والاعفاءات الكمركية والضمانات القانونية وقد دفع التطور السياحي الى تطور في قطاع النقل ليس داخل أقليم الدولة الواحدة وإنما تجاوز ذلك الى النقل الدولي بين الدول الاعضاء في المنظمة والذي تمثل ثماره في زيادة فرص العمل المتاحة وخفض نسبة البطالة ومن خلال رفع مستوى التشغيل وزيادة متوسط دخل الفرد ورفع مستوى التبادل التجاري البيني وتحسين ميزان المدفوعات للدول وأخيراً في رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية الاجتماعية للدولة وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول ورفع مستوى التفاهم السياسي وخفض احتمالات بروز خلافات سياسية ومن هذا يمكن أن نقول أن تطوير العلاقات الاقتصادية ساهم في توسيع وتطوير العلاقات السياسية بين الدول أو تسوية الخلافات السياسية التي يمكن أن تكون بسبب وجود هذا التعاون الاقتصادي .

يعتبر العراق بلداً يضم كافة المجالات السياحية التي تمثل في :-

أ- السياحة الدينية / زيارة المرافق والاطرحة والأنبياء .

ب- السياحة التاريخية والآثار .

ت- السياحة البيئية / الطبيعية .

ث- السياحة العلمية / لاجراء دراسات وبحوث وتجارب علمية .

وعليه فأن وجود هذه الانواع من السياحة يعتبر عاملاً "هاماً" في خلق فرص العمل وأمتصاص البطالة وزيادة النشاط الاقتصادي والتجاري في العراق وتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع

كافحة دول العالم وعليه فأن النشاط السياحي يتزايد بحسب ماتولى الحكومة من اهتمامات لهذا المجال من السياحة أو ذاك تبعاً" للمنافع والمكاسب الاقتصادية على المستويين الداخلي والدولي وانسجاماً مع رغبة السياح الزائرين للعراق .

يضم العراق العديد من المناطق الاثرية التي لم تكن تحضى بالاهتمام فأرض العراق حبلى بالعديد من المدن ودوليات المدن القديمة حيث تمتد الحضارة في العراق الى ٦٠٠ سنة قبل الميلاد فهنالك قوانين أور نمو وحمورابي والثور المجنح وأقدم قيثارة في العالم علاوة على كل ذلك الرماح والسيوف وأدوات الحرب والكتابة والعلم والاختام والرقم الطينية ويشتهر العراق أيضاً" ببوابة عشتار وأسد بابل والزقورات والقلاع والأسوار وهذا جعل من العراق دولة معروفة بأقدم حضارة على وجه البشرية وجعل منه بلداً "متميزة" في مجال السياحة التاريخية حيث بدأت الفرق الاثارية زيارة العراق والاطلاع على تأريخه الموجل في قدم التاريخ .

أما في مجال السياحة الدينية فأن العراق يضم بين رفاته الانبياء والآولياء والائمة والصحابة والعديد من الشخصيات التاريخية والدينية الهامة في العراق قبر النبي شيت ويونس وجرجيس العزيز والكفل ومرقد الامام علي بن ابي طالب رابع الخلفاء الراشدين وأئنة الامام الحسين والعباس والحزمة والحر بن الرياح والامام موسى الكاظم والحسن العسكري وعلي الهاudi (عليهم السلام) ومرقد الامام أبي حنيفة النعمان والامام الشافعي اضافة الى شخصيات تاريخية هامة مثل المتبي . كل ذلك جعل من العراق بلداً يتمتع بكافة الموصفات التي تتطلبها السياحة الدينية التي حضيت بأهتمام كبير وتوسيع متواصل وعمران متقدم حيث يبلغ عدد السياح في مجال السياحة الدينية أكثر من مليون سائح سنوياً" من خارج العراق اضافة الى اكثر من ثمانية ملايين سائح من داخل العراق سنوياً" .

وفي مجال السياحة البيئية (الطبيعية) فأن العراق يمتلك العديد من المناطق السياحية التي تتمثل في مجال الطبيعة وهبة الله سبحانه وتعالى للعراق حيث يتصف شماله بمناخ بارد في الشتاء وفي نفس الوقت فأن فصل الشتاء دافئ في جنوب العراق وهذا مايعطي فرصه كبيرة للساحة الداخلية في العراق بين شماله وجنوبه وفي فصل الصيف حيث المناخ المعتمد في شمال العراق الذي يزغر بالمناظر الطبيعية الخلابة مثل الشلالات الذي يأتي في مقدمتهم شلال كلي علي بيك والغابات وعيون المياه بين الجبال والوديان وكذلك انتشار البحيرات في العراق مثل بحيرة الثرثار والحبانية وساوة ودوكان المنتشرة على ضفتي نهري دجلة والفرات الذي يكون جريانه من شمال العراق الى أقصى الجنوب حيث مدينة البصرة الفيحاء كل ذلك وحتى صحراء العراق الغربية التي هي مكان سياحي واسع لصيد الغزلان والتدريب للنسور والصفور وطيور أخرى وحيوانات متعددة جعل من

كل بقاع ارض الراافدين أرض سياحية وبلدا" سياحيا" من النادر امن تجتمع فيه كل انواع السياحة
ومجالاتها .

اما في مجال السياحة العلمية والعلاجية فـيعد العراق مجالا" واسعا" للسياحة العلمية كونه يمتلك
العديد من الطيور والحيوانات ومتنوع المناخ مما يجعل منه مجالا" رحب للسياحة العلمية لاجراء
الدراسات والبحوث العلمية وهنا لابد من ذكر الاسماك العميماء التي لا توجد الا في العراق وتحديدا"
في بحيرة ساوة في محافظة السماوة والتي تتنقل وتحصل على غذاءها من خلال شعيرات حسية
بدلا" من العيون وهي مجالا" هاما" لاجراء دراسات وبحوث علمية على هذا النوع من الاسماك
الفريدة كما أن العراق يمتلك العديد من المواقع الصالحة للسياحة العلاجية مثل منطقة حمام العليل
في الموصل والتي تتمثل في عيون الماء الكبريتية التي تستخدم للعلاج من بعض الامراض اضافة
الى منطقة شباتة (عين التمر) في محافظة كربلاء وهي أيضا" عبارة عن عيون مياه كبريتية
تستخدم للسياحة العلاجية .

أن كل ما تقدم جعل من العراق بلدا" سياحيا" بأمتياز وهذا مادفع الحكومة العراقية والقطاع الخاص
لاستثمار هذه الميزة النسبية التي يمتلكها العراق فتم الاهتمام بقطاع النقل حيث تم شق الطرق
وتبيطها وتزويدها باشارات الدلالة لكافة المواقع السياحية كما تم اعتماد خطة لانشاء مطار دولي
في كل محافظة من محافظات العراق تأتي في مقدمتها مطارات بغداد والنجف والموصى واربيل
والبصرة والسليمانية التي اصبحت تستقبل السياح من كافة ارجاء العالم وتأتي في مقدمة الدول كل
من ايران والهند وباكستان والبحرين وال سعودية والامارات وتأتي السياحة الدينية في المقدمة مقارنة
بالأنواع الأخرى من السياحة فيما تكون السياحة الداخلية في المقدمة كما تم تنفيذ خطة لانشاء العديد
من الفنادق بخمسة نجوم في كافة المحافظات السياحية وتأتي في مقدمتها محافظتي النجف وكربلاء
ونينوى ونظرا" للزخم الكبير في عدد الزوار وخاصة في المناسبات الدينية فهناك مشروع لاقامة
قطار كهربائي سريع جدا" اضافة الى خدمة القطارات الموجودة في البلاد أما في مجالات النقل
المائي فلاتزال الجهد متواضعة في تطوير هذا النوع من النقل لاسباب مختلفة تأتي في مقدمتها
شحة المياه الواردة للعراق من منابع نهري دجلة والفرات الا أنه من الملاحظ أن تطور وتزايد
أعداد السياح انعكس في تطوير قطاعي النقل والبناء والتشييد في العراق حيث زادت حركة النقل
الجوي في العراق اضافة الى تنامي اسطول النقل البري ورفع نسبة التشغيل في هذا القطاع و
تطوير القطاع المصرفي وبما يتاسب مع حاجة السياح في العراق وزاد النشاط الاقتصادي
وتوسعت الاسواق المحلية وزادت نسبة التبادل التجاري بين العراق والدول الأخرى .

وفيما يلي سنتناول في هذا الورقة أثر السياحة على تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية
وكما يلي :

تؤدي السياحة الى تفعيل حركة الاسواق وتحفيز المنتجين لزيادة الانتاج والارتقاء بال النوعية للمنتج
وطرق التعبئة والتغليف لاظهار المنتج بشكل جذاب كما أنها تعمل على زيادة قرارات الاستثمار
لدى المستثمرين بفعل افتتاح السياح للسلع المحلية سواء كانت متمتعة بميزة نسبية في انتاجها أو
كانت سلع قيمة "بالمدلول القانوني" أو انها سلع تراثية أو شعبية تتميز بها بلاد معينة عن اخرى
ما يجذب السياح الى افتتاحها وينتج عن ذلك زيادة في الطلب الفعلي في الاسواق المحلية للدولة
وينعكس في تطوير وتوسيع اسواقها اضافة الى تحسين الاداء الاقتصادي والارتقاء بمستوى الادارة
وتتطور اسوق المال الذي ينعكس على ارتفاع سعر الصرف للعملة الوطنية وتحسين وضع ميزان
المدفوعات من خلال زيادة الايرادات التي تناسب طردياً مع زيادة عدد السياح ومدة اقامتهم وهذا
الحال يدفع الدول الى تعاون دولي في مجال السياحة والنقل لتوسيع مجالات التعاون ومنها تسهيل
منح سمات الدخول وخفض الرسوم الكمركية وغير الكمركية على استيراد وتصدير السلع
والخدمات اضافة الى تبسيط اجراءات تخلص السلع في المنافذ الحدودية وهذا ينعكس في خفض
كلف الانتاج وتسهيل تدفق وانقال السلع والخدمات ورؤوس الاموال والخبرات للاستثمار وبالتالي
رفع مستوى التبادل التجاري بين الدول .

- أثر السياحة والنقل في زيادة نسبة التشغيل

أن تشجيع الحركة السياحة في بلد معين يعني الاهتمام بالمرافق السياحية في كافة أنواعها وهذا
يعني خلق فرص عمل يتم توظيفها في الاستثمار السياحي والذي ينعكس على خفض نسبة البطالة
وزيادة متوسط دخل الفرد الذي ينعكس بدوره على زيادة مستوى الطلب الغولي على السلع
والخدمات وهذا يدفع المنتجين لزيادة الانتاج واصافة خطوط انتاجية جديدة أو اقامة مشاريع
استثمارية جديدة وأستقطاب رجال الاعمال والمستثمرين اضافة الى زيادة عدد السياح العراقيين الى
خارج الوطن كما تم تأشير زيادات كبيرة في مواسم الحج والعمره وأن كان العراق مستنفذ كامل
حصته السنوية في الحج فأن اعداد الوافدين الذين يتوجهون لاداء مناسك العمرة يتزايدون وطيلة
الفترة الزمنية المسموح بها للشركات السياحية ل القيام بالرحلات الى الديار المقدسة .

لقد انعكست السياحة من الخارج الى العراق والتي تأتي في الدرجة الاولى السياحة الدينية
للمحافظات المشار اليها الى تنامي الحركة السياحية لدى العوائل العراقية التي هي الاخرى بادرت
إلى قضاء العطل الصيفية السنوية في العديد من دول العالم وتأتي في مقدمة تلك الدول المستهدفة
في السياحة من قبل العراقيين هي من سوريا ولبنان ومصر وتركيا ومالزريا وايران والسويد فيما

يتوجه عدد محدود من الوافدين الى دول قارتي اوربا وامريكا تأتي في مقدمة القيود أمام توسيع الجانب السياحي من قبل المواطنين الوافدين الى دول اوربا وأمريكا صعوبات الحصول على تأشيرة الدخول الى تلك الدول الا أنه من الملاحظ أن توسيع عدد السفارات العراقية في دول العالم والذي انعكس في زيادة اعداد الجاليات العراقية في العراق ساهم في زيادة عدد الدعوات للعراقيين لزيارة دول اوربا وأمريكا متزامناً ذلك مع الارتفاع الملحوظ في متوسط دخل الفرد في العراق الذي يعد من العوامل الاساسية في تشجيع الحركة السياحية في داخل العراق والى الخارج لأن الفضلة الموجبة من الدخل القابل للتصرف بعد الانفاق على الاستهلاك لدى الفرد دفعه الى اتخاذ قرارات الاستثمار في المجالات السياحية والخدمة والانفاق في المجالات السياحية والتوفيرية .

يعتبر مكان الاقامة لدى السائح من الامور الهامة التي تعد اهم الركائز في تشجيع الحركة السياحية ومع تنامي اعداد السياح الوافدين والوافدين من الخارج تم التوسع في انشاء العديد من الفنادق والشقق الفندقية لاستيعاب الاعداد المتزايدة من السياح اذ أن تزايد عدد السياح الوافدين للعراق من الخارج دفع القائمين على السياحة في العراق الى الارقاء بالاسلوب الاداري واللجوء الى ادارة متقدمة فيما ينعكس على تحقيق مستوى أعلى من الخدمات .

أن من الامور المهمة في تشجيع الحركة السياحية في أي بلد هي الاستقرار السياسي والنشاط الاقتصادي وعليه فأن عدد السياح وعدد أيام الاقامة في بلد السياحة يزداد بزيادة مستوى الخدمات المقدمة للسياح وتطور نوعية تلك الخدمات وبقاء فضلة موجبة عند المقارنة بين المنفعة والكلفة لدى السائح .

من الملاحظ ان تطوير خدمات النقل والاتصالات تؤثر بشكل جدي وجوهري في تشجيع الحركة السياحية في البلاد وعليه فقد تم تأثير زيادة اعداد السياح الى العراق مع افتتاح عدد من المطارات الدولية في العراق مثل مطارات النجف والموصل والسليمانية واربيل والبصرة اضافة الى مطار بغداد .

لقد تم تأسيس شركات نقل بري سياحية مزودة بحافلات حديثة وبأجهزة التبريد والتكييف بين كل من العراق ودول الجوار سوريا وتركيا وايران اضافة الى حافلات للاشخاص المهمين ورجال الاعمال وعلى ساعات مختلفة من الحافلات الكبيرة والصغيرة ودرجات رجل الاعمال وقد ينتج عن تأسيس هذه الشركات تحول بعض المسافرين الى النقل البري بخدمات متقدمة بدلاً عن النقل الجوي لتحقيق خفض في تكاليف السفر .

لقد زادت السياحة الداخلية والسياحة مع الخارج في العراق في مجالين هامين يدخلان ضمن السياحة الدينية فقد تم زيادات كبيرة في زيادة العتبات المقدسة في العراق في محافظات بغداد -

كرباء - النجف - صلاح الدين وخاصة في المناسبات الدينية حيث تزداد أعداد السياح في السياحة الداخلية والسياحة الخارجية .

الوصيات :-

- ١- تأثيث وادامة طرق المواصلات من العوامل المؤثرة في تسهيل النقل والتجارة والسياحة .
- ٢- تحديث اساطيل ومعدات النقل العام للبضائع والأشخاص لتسهيل التجارة والنقل والسياحة .
- ٣- توفير الموارد البشرية المختصة لادارة خطوط النقل والمواصلات .
- ٤- تشجيع الانضمام الى الاتفاقيات الدولية والاقليمية والثنائية بمجال النقل وتطبيقاتها .
- ٥- تشجيع انشاء نقاط الاتصال وتبادل المعلومات بين الدول الاعضاء .
- ٦- توحيد وتقليل اجراءات الامنية والكمريكية والتأمين في مناطق العبور بين الدول الاعضاء .
- ٧- وضع خطة تعتمدها الدول الاعضاء لتقدير الاجراءات في المنافذ الحدودية ومدى تأثيرها في تسهيل نقل الاشخاص والبضائع وترابع كل ٦-١٢ شهر .
- ٨- ان اسعار النقل هي العامل البارز في حجم حركة السياحة ولها تأثير واضح على التكاليف الشاملة للسياحة وان التكاليف المنخفضة تمكن من اشتراك عدد اكبر من السواح في البلدان العربية من ذوي الدخل المحدود واسراك شرائح المجتمع للاستمتاع بالشكل الامثل .
- ٩- تطوير وسائل النقل البري من خلال شبكات نقل موحدة على ان يكون توزيعها بشكل متساوي بين البلدان المعنية .
- ١٠- تحديث وسيلة النقل بأخرى سريعة ومهيئة لخدمات المسافرين من مختلف وسائل الاتصال الحديثة .
- ١١- تحسين الطرق البرية من كافة جوانب الربط اللوجستي .
- ١٢- تهيئة الاموال اللازمة لخدمات النقل البري .
- ١٣- قامت وزارة النقل بانشاء اسطول بري حديث لنقل المسافرين والوفود المساهمة في تشريف حركة النقل وذلك ايماناً منها بالعلاقة الوطيدة بين السياحة وخطوط النقل بالحافلات الحديثة وتقديم الخدمة المتميزة للمسافرين حيث تم نقل السواح (المسافرين والوفود) وبمعدل (١٥٥٠٠) سائح شهرياً داخل العراق و (٨٠٠) سائح شهرياً خارج العراق ولدى هذه وزارة النقل الاستعداد ان تزيد من هذه المعدلات الى الضعف في حال توفر الوسائل الرئيسية لذلك وهي تسهيل منح التأشيرات للدخول الى سوريا وايران ولبنان وتركيا وبقية الدول الالى على غرار ماقام به الجانب الاردني وتسهيل دخول الحافلات الى هذه الدول .